

**قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على
الملاوة المالية فى شركات التأمين
مع دراسة تطبيقية**

دكتور
ياسر زكريا الشافعى
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

دكتور
سيد عبدالفتاح سيد عبدالفتاح
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

نور هان صبحى محمد عطيه
باحثة ماجستير
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى دراسة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين .

ولكى يتحقق هذا الهدف تم تقسيم هذا البحث إلى شقين ، الشق النظري لتأصيل موضوع البحث وإستطلاع الجهود السابقة فى هذا المجال ، والشق التطبيقي لإختبار فرض البحث ، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين بنود الإستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة وعدد من المؤشرات التى تقيس الملاءة المالية ، وقد إعتد الباحثون فى إختبار فرض البحث على نموذج الإنحدار الخطى البسيط وقد تم التطبيق على عينة الدراسة المتمثلة فى عدد من شركات التأمين وقد توصلت نتائج الإنحدار إلى :

- وجود أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين .
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي كل من هامش الملاءة المالية ، والسيولة المالية لشركات التأمين .
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي كلاً من معدل العائد علي الاستثمار والتدفقات النقدية لشركات التأمين .

Abstract:

This research aims to examine Measurement Investments at Fair Value and their impact on Solvency in Insurance Companies.

To achieve these objectives, this research was divided into two parts; the theoretical to review the literature in this field. Then, the applied part to test the research hypotheses. Through result suggests that the relationship between the items of Investments' Fair Value and indicators who measure solvency, the researchers relied on the linear regression model and applied it to a sample of the cement companies registered in the Insurance Companies.

The results of regression analysis indicate that:

- Investments Fair Value Measurement have a statistically significant effect on Solvency in Insurance Companies.
- There is significant effect on Investments Fair Value Measurement on the solvency margin and the liquidity of insurance companies.

- There is significant effect on Investments Fair Value Measurement on the rate of return on investment and the cash flows of insurance companies.

الإطار العام للبحث :

مقدمة البحث :

تواجه الشركات على وجه العموم وشركات التأمين على وجه الخصوص العديد من المخاطر. ولعل أكثرها أهمية عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها ، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق . وتؤدي هيئات الإشراف على التأمين والإتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في حماية هذه الشركات وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين من خلال تأمين إدارة سليمة من الناحية المالية لهذه الشركات . وصدرت مقررات بازل ٢ كقواعد فعالة للتقييم السليم للالتزامات التأمين . وتتطلب هذه القواعد احتفاظ شركات التأمين بمقدار محدد من الاحتياطات الفنية لدعم هذه الالتزامات بما يساعدها في تجاوز المحن التي تتعرض لها ، وهذا ما يسمى بالملاءة المالية (فلوح ، ٢٠١١ ، ص ٣٦٤) .

صدرت خلال السبعينات قواعد جديدة تسمى بالملاءة ١ ، وكانت هذه القواعد مستمدة من توجيهات الإتحاد الأوروبي لعام ١٩٧٣ ، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات تتمثل في : عدم الأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر التي تواجه شركات التأمين ؛ والقيود المفروضة وسير العمل ضمن السوق الموحدة ؛ الافتقار إلى التقارب الدولي والمشاركة بين القطاعات وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع قواعد جديدة تتجسد في الملاءة ٢ (Darwish, -AI) (2011, p. 62) .

تعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين ، حيث تظهر أهميتها في كونها توفر حماية لمصالح حملة وثائق التأمين وذلك من خلال الوفاء بمستحقاتهم في الأوقات المحددة ، وأيضاً تعتبر ضمان لنجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية ، وكونها تمثل أهم عناصر قوة ومنانة المركز المالي لشركات التأمين وكونها حلقة الوصل بين رأس المال والمخاطر الاقتصادية . وغياب الملاءة المالية يعني عدم القدرة على مواجهة المسؤوليات التي أوجدتها التعاقدات تجاه حملة الأسهم وحملة الوثائق . وتسعى شركات التأمين إلى العمل على الحفاظ على ثقة العملاء من ناحية وزيادة أرباحها من ناحية أخرى من خلال قيامها بالعديد من الاستثمارات .

ويمثل النشاط الاستثماري ، أحد الأنشطة الهامة والرئيسية لشركات التأمين، حيث تعتبر العوائد التي تتحقق من هذه الاستثمارات مصدر رئيسي للأرباح في هذه الشركات، كما أن هذه العوائد تساهم في تغطية الخسائر التي قد تحدث في نتائج نشاط التأمين، أو تساهم في تدعيم الأرباح مما يؤدي إلى تتمتع شركات التأمين بثقة مالية عالية ، وثقة عملائها في مركزها المالي ، وفي قدرتها على أداء أعمالها بكفاءة وفاعلية ، وكذلك مدى الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم دون مساس برأس مال الشركة وأصولها . فإن عليها أن تستخدم الأسلوب الملائم لقياس القيمة الحقيقية للإستثمارات .

ونتيجة لما سبق فقد احتل قياس إستثمارات شركات التأمين حيزاً كبيراً من إهتمام المفكرين والباحثين في هذا المجال ، حيث كانت هذه الاستثمارات تقاس بمبدأ التكلفة التاريخية والتي تعتبر أكثر الأسس استخداماً لدى منشآت الأعمال عند إعداد قوائمها المالية باعتبارها حجر الأساس للقياس المحاسبي . (Wahlen and Petroni, Godwin, 1997) ولاشك أن حقيقة مبدأ التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك ، وإنما يظهر

التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث ، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي ، وتعرض المفهوم لانتقادات حادة نتيجة ظهور بعض القصور والأخطاء منها عدم توفير مقياساً يتميز بالدقة ، وعدم مراعاتها لتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ، وعدم تزويد المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية للمنشأة ، مما دفع بهؤلاء للبحث عن بدائل أخرى للقياس تفي بحاجات مستخدمي المعلومات المالية . ولذلك ظهرت بدائل متعددة لكل منها مميزات وعيوبه ، ولكن مع التغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخراً في أسواق رأس المال العالمية والتي صاحبها إبتكار أدوات مالية جديدة لا ترتبط بقياس قيمتها بتكلفة الشراء الأصلية ظهر مفهوم جديد للقياس المحاسبي وهو مفهوم القيمة العادلة . (صالح ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٠)

بدأ التوجه إلى محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة ، وبدأ الاهتمام يتزايد بتطبيقها لقياس إستثمارات المنشأة بما فيها من إستثمارات عقود التأمين ، لما يوفره من معلومات مالية تتمتع بخاصية الملائمة والتمثيل الصادق والقابلية للمقارنة، وتتناول الدراسة الحالية دراسة أثر قياس الاستثمارات باستخدام محاسبة القيمة العادلة على الملاءة المالية لشركات التأمين والتي تهدف إلى الحفاظ على نجاحها وزيادة أرباحها من خلال كفاءة الاستثمارات .

طبيعة مشكلة البحث :

ظهرت أهمية دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين بعد الهزات الاقتصادية المتعددة التي حدثت في بداية الثمانينيات في أسواق المال العالمية، حيث تبين أنه كلما تحسنت الملاءة المالية لشركات التأمين كلما إنعكس ذلك على نمو معدلات الإيراد والعائد ، وزيادة ثقة العملاء داخل قطاع التأمين في كفاءة وحسن إدارة العمل داخل هذه الشركات (الجندي، ٢٠١٥، ص ٣) وأدت هذه الهزات الاقتصادية في أسواق المال إلى هبوط معدلات الإستثمار للمخصصات الفنية لشركات التأمين على المستوى العالمي التي كانت تعتمد على التكلفة التاريخية وجاء هذا الهبوط نتيجة لوجود التكلفة التاريخية كأساس للقياس مع تجاهل أي زيادة في الأسعار والذي بدوره يؤدي إلى ظهور قوائم مالية غير ملائمة ، ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (السعدى ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١) .

وتوافقاً مع ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من المعايير التي تعتمد القيمة العادلة لقياس أصول والتزامات المنشأة بشكل عام ، واعتمدت القيمة العادلة لقياس أصول والتزامات عقود التأمين ومنها الإستثمارات، وألزم شركات التأمين المدرجة بسوق الأوراق المالية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة لقياس أصولها والتزاماتها . ومفهوم القيمة العادلة ما هو إلا واحد من المفاهيم المطروحة لقياس الأصول والالتزامات التي تظهر في ميزانية الشركة العمومية ، حيث تظهر أهمية استخدام القيمة العادلة من خلال الشفافية التي تتميز بها ومدى تأثيرها على مصداقية الأسواق المالية والمساهمة في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل . كما حدث في أزمة المدخرات والقروض في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ (Scott, 2010, p. 29)

محاسبة القيمة العادلة (على عكس مبدأ التكلفة التاريخية) يمكن أن تساهم في التوافق وقابلية المقارنة الدولية بسبب أن توقيت القياسات للقيمة العادلة مقبولة حول العالم، وتغيرات القوة الشرائية لا تتعرض لتشوهات حادة بمرور الوقت لأن أي تغيرات في السعر ستظهر في الميزانية العمومية من ناحية، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها من ناحية أخرى ، حيث أن ذلك مرهون بمدى كفاءة محفظة الاستثمار ، وطالما أن نجاح شركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها يعتمد على مدى كفاءة الاستثمار ، فإن هذا يتطلب قياس الاستثمار بشركات التأمين بشكل صحيح لتحديد مركزها المالي (Haddad, & Barlev, 2007, P.495)

وفي ظل التطورات الاقتصادية الحالية من تطبيق نظام الإقتصاد الحر واتفاقية التجارة العالمية والتي تشمل الأنشطة الخدمية ومنها الخدمات التأمينية ، ومع وجود منافسة داخلية ودخول منافسة خارجية شديدة لنشاط التأمين ، وللدور الكبير الذي تساهم به شركات التأمين في الإقتصاد القومي، حيث أنها تمثل وعاءاً ادخارياً هاماً ومصدراً كبيراً لتمويل الاستثمارات القومية في الفترة الراهنة ، ومع وجود هدف رئيسي لتلك الشركات وهو توفير الحماية للأفراد والمؤسسات الاقتصادية المختلفة من المخاطر التي قد يتعرضون إليها ، كان لابد من حتمية استثمار تلك المدخرات التي تم تجميعها من الأفراد والمؤسسات بعائد يتناسب مع درجة المخاطرة التي يتحملها المستثمر ، وشركات التأمين (سالم ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٣) .

تمثل الإستثمارات سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل جزء كبير من الأصول لشركات التأمين نظراً لأنها تحقق عائد يتمثل في توزيعات الأرباح والفوائد والمكاسب التي تتحقق من فروق أسعارها لذلك فإن الإقرار والقياس السليم للإستثمارات وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية وكذلك المعالجة المحاسبية لعوائد هذه الإستثمارات يترتب عليه جودة المعلومات المالية وكذلك دقة المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في قياس الملاءة المالية لشركات التأمين (أحمد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٤) .

تتوقف المعالجة المحاسبية للإستثمارات على ما إذا كانت تمثل إستثمارات قصيرة الأجل أو إستثمارات طويلة الأجل ، فالاستثمارات قصيرة الأجل تقيم على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل وعلى مستوى إجمالي محفظة الإستثمار ، مع الإقرار بأيّة خسائر غير محققة في نفس الفترة التي تحدث فيها الخسائر بإعتبارها ضمن بنود صافي الربح، وعدم الإقرار بأيّة مكاسب غير محققة إلا في حدود الخسائر غير المحققة التي سبق الإقرار بها أما الإستثمارات طويلة الأجل فإنها تقيم على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل مع معالجة أية خسائر غير محققة بإعتبارها جزءاً من حقوق الملكية مباشرة دون تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة . (أحمد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٣)

ونتيجة لإختلاف المعالجة المحاسبية لقياس الإستثمارات بناء على تبويبها كإستثمارات طويلة الأجل أو إستثمارات قصيرة الأجل، أو تبويبها حسب الغرض منها كإستثمارات بغرض الاحتفاظ حتى تاريخ الإستحقاق أو إستثمارات متاحة للبيع ، كان لابد من بيان تأثير قياس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة على الملاءة المالية لشركات التأمين .

هدف البحث :

يسعى البحث إلي تحقيق الهدف التالي :

"دراسة أثر قياس إستثمارات بالقيمة العادلة على الملاءة المالية في شركات التأمين"

ولكي يتحقق هذا الهدف الرئيسي للبحث لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- ١- دراسة أثر قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين .
- ٢- دراسة أثر قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة على السيولة المالية في شركات التأمين .
- ٣- دراسة أثر قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي معدل العائد علي الاستثمار في شركات التأمين .
- ٤- دراسة أثر قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة على التدفقات النقدية في شركات التأمين .

أهمية البحث :

يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية علي النحو التالي :

(أ) الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التالية :

- أهمية الإستثمار بشركات التأمين باعتباره من أهم وأكبر الأنشطة في هذه الشركات تحقيقاً للأرباح ، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة الاهتمام بمحفظه الإستثمار .
 - التعرف على المعالجة المحاسبية للفروق بين قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية وأثر ذلك على الملاءة المالية في شركات التأمين .
 - محاسبة القيمة العادلة يمكن الإعتماد عليها كأساس للقياس وإنتاج معلومات ملائمة عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تفيد المستثمرين في إتخاذ قراراتهم وتفيد في تقييم الأداء المالي والملاءة المالية لشركات التأمين .
- تتمثل الأهمية العملية في النقاط التالية :

- ١- تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الملاءة المالية للتحقق من قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها .
- ٢- إمكانية تطوير طرق وقواعد قياس الملاءة المالية بما ينسجم مع التطورات الدولية وخصوصاً بعد صدور معايير الملاءة ٢ وبما يخدم قطاع التأمين في مصر .
- ٣- التعرف على نوعية الإستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والإستثمارات التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية وأثر ذلك على الملاءة المالية في شركات التأمين .
- ٤- توفير مقياس دقيق للملاءة المالية تستطيع أن تعتمد عليها شركات التأمين .
- ٥- إمكانية توفير مقياس يمكن للمستفيدين منه تقييم أداء شركات التأمين .

فرض البحث :

في ضوء طبيعة مشكلة البحث والهدف منه ، يمكن صياغة فرض الدراسة في صورته العدمية على النحو التالي :

الفرض البحثي الرئيسي للدراسة :

" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين "

ويندرج تحت هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية :

- ✳ الفرض الفرعي الأول : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي هامش الملاءة المالية لشركات التأمين " .
- ✳ الفرض الفرعي الثاني : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي السيولة المالية لشركات التأمين " .
- ✳ الفرض الفرعي الثالث : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي معدل العائد علي الإستثمار لشركات التأمين " .
- ✳ الفرض الفرعي الرابع : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين " .

منهج البحث :

تحقيقاً لهدف البحث المتمثل في التعرف على أثر قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين " ، إعتد الباحثون علي المنهج الإستقرائي والإستنباطي كما يلي :

أولاً : المنهج الإستنباطي

إعتد الباحثون علي المنهج الإستنباطي بغرض بناء الإطار النظري للبحث ، وصياغة مشكلة وفروض البحث ، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وكذلك من خلال المراجع الأجنبية والعلمية والدوريات والأبحاث العلمية ،

بهدف تحليل التعرف على أثر قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة للملاءة المالية لشركات التأمين كمتغير مستقل والملاءة المالية لشركات التأمين كمتغير تابع .

ثانياً : المنهج الاستقرائي

إستخدم الباحثون المنهج الإستقرائي لبناء الدراسة التطبيقية من خلال تحليل القوائم المالية لشركات التأمين في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ م .

مجتمع الدراسة وعينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين العاملة في السوق المصرية ، أما عينة الدراسة في شركات (قناة السويس للتأمين ، المهندس للتأمين ، المجموعة العربية المصرية gic ، بوبا إيجيبت ، المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات) عن الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧ م .

تقتصر حدود البحث على ما يلي :

- قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة في شركات التأمين بالسوق المصرية .
- قياس الملاءة المالية من خلال عدد من المؤشرات متمثلة في : هامش الملاءة المالية ، والسيولة المالية ، والتدفقات النقدية ، ومعدل العائد علي الاستثمار .
- شركات التأمين- التأمين على الممتلكات والمسئوليات في السوق المصرية عن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ م .

الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث :

المجموعة الأولى : دراسات تناولت قياس الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة

اسم الباحث و سنة النشر	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج وتوصيات الدراسة
------------------------------	------------------	-------------	-----------------------

<p>تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في شركات التأمين ساهمت في تدعيم الثقة بين هذه الشركات والمتعاملين معها وذلك بإضفاء أكثر مصداقية وإفصاحاً على معاملاتها وقوائمها المالية.</p> <p>توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الحالية المنشورة لشركات التأمين والمشاكل والصعوبات في غياب القياس والإفصاح لعقود التأمين.</p> <p>توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية ورفع مستوى القياس والإفصاح لعقود التأمين متمثلة في تقييم الأصول والالتزامات، وتحديد قيمة التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد قيمة الأرباح والخسائر غير المحققة.</p> <p>توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عناصر الإطار المقترح (رؤية الشركة، مقومات تطبيق الإطار المقترح، تكلفة التحول إلى تطبيق الإطار المقترح) ورفع مستوى القياس والإفصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p>تقديم إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS، لمقابلة صعوبات عمليات القياس والإفصاح لعقود التأمين.</p> <p>التعرف على مدى التزام شركات التأمين بنشر التقارير والقوائم المالية من خلال إتباع معيار التقارير المالية الدولية رقم (٤) عقود التأمين.</p> <p>عرض مدى قصور التقارير والبيانات المالية المنشورة حالياً وفق معايير المحاسبة المصرية والدولية وبعض القوانين واللوائح الأخرى ذات العلاقة وذلك بقصد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS4.</p> <p>عرض المقومات اللازمة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولية في عقود التأمين على الشركات العاملة في مصر.</p> <p>إجراء دراسة إختبارية على شركات التأمين العاملة في البيئة المصرية لإختبار مدى تطبيق الإطار المقترح من قبل الباحث في شركات التأمين المصرية.</p>	<p>إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير المالية الدولية دراسة إختبارية</p>	<p>٥١٠٨ (٣٣٣) ٨-٤٢</p>
---	---	---	------------------------

<p>شركات التأمين المدرجة في البورصة الجزائرية تطبيق محاسبة القيمة العادلة وذلك في بعض حساباتها مثل الأصول المالية وبعض الأصول العينة من خلال إعادة تقييمها.</p> <p>إن تبني القيمة العادلة من خلال النظام المحاسبي المالي له دور مهم كنموذج للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبه</p> <p>تطبيق القيمة العادلة له اثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات والمتمثلة في الملائمة والثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم.</p> <p>هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وأبرزها عدم توفر بيئة اقتصادية مهيأة من أجل تطبيقها.</p> <p>وأوصت الدراسة بضرورة البحث على أدوات مستحدثة لمواجهة العوائق والتحديات التي تعوق تطبيق القيمة العادلة في شركات التأمين الجزائرية</p>	<p>التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين الجزائرية.</p> <p>دراسة أهمية تبني النظام المحاسبي المالي SCF لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبها.</p> <p>بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بيان أثر تطبيقها على الخصائص النوعية لتلك المعلومات.</p> <p>التعرف على العوائق والتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.</p>	<p>The Reality of the Application of Fair Value Accounting in the ALGerian Environment Accounting - A Field Study of Two Categories"</p>	<p>(٢٠١٦ ، Zerguez) ٣-٣٠</p>
<p>هناك حاجة الآن إلى الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالقيم العادلة كجزء من التقارير المالية.</p> <p>يحدد الموضوع " التسلسل الهرمي للقيمة العادلة " من ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة والإفصاحات ويستند التسلسل الهرمي للتقييم إلى شفافية المدخلات المستخدمة في تقييم أصل أو التزام من تاريخ القياس، ويعتمد تصنيف أداة مالية ضمن التسلسل الهرمي للتقييم على أدنى مستوى من المدخلات لقياس القيمة العادلة.</p> <p>تتطلب المحاسبة التنظيمية أن تعتمد جميع الشركات والمشروعات طريقة أكثر ثباتاً لتقييم الأوراق المالية، بينما في الاستراتيجيات، كانت الاستراتيجيات تختلف من وقت لآخر وفقاً لتقدير إدارة كل شركة من شركات التأمين.</p>	<p>التعرف على العوامل التي تؤثر على مزيج الأوراق المالية في شركات التأمين عند اتخاذ قرارات الإستثمار.</p> <p>التعرف على العلاقة بين الدخل التشغيلي والاستثماري وإعادة توازن المحفظة حول تبني (SSAP 100) المتعلق بقياسات القيمة العادلة.</p> <p>دراسة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين على زيادة الشفافية وتشجيع الاعتراف بخسارة التشغيل والاستثمار.</p> <p>إلقاء الضوء على تأثير مختلف مستويات مدخلات القيمة العادلة وهياكل الملكية على إعادة توازن المحفظة.</p>	<p>Portrtfoli How Fair Value Information Changes Casualty Behavior in the Property and Reabaling Insurance Industry</p>	<p>٤- دراسة (Alford,2016)</p>

وجود فروق إيجابية بين القياس بالقيمة العادلة والقياس بالتكلفة التاريخية، ولكنها غير معنوية	مقارنه اثر القياس بالقيمة العادلة واثر القياس بالتكلفة التاريخية على اداء الشركات.	Fair Value Measurement Versus Historical Cost Accounting: A Comparative Effect on Firms' Performance in Nigeria	et al. Leonad) دراسة (٢٠١٨
ان القياس بالقيمة العادلة لا يؤثر على العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية في الشركات.	تم الحصول على بيانات الدراسة من القوائم المالية المنشورة لعشرة شركات من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ نظام المحاسبة على اساس التكلفة التاريخية، والسنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ نظام المحاسبة على اساس القيمة العادلة.		

المجموعة الثانية : الدراسات السابقة الخاصة بالملاءة المالية في شركات التأمين :

القائم بإجراء الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج وتوصيات الدراسة
١- دراسة (Wang, 2013)	The Implications of Solvency II to Insurance Companies	١. التعرف على الإطار الفكري للملاءة ٢ كمييار تنظيمي جديد لشركات التأمين الأوروبية. ٢. التعرف على متطلبات رأس المال ومعايير إدارة المخاطر التي ستحل محل متطلبات الملاءة الحالية في سوق الاتحاد الأوروبي وستدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٤. ٣. التعرف على أنواع السندات السيادية للاتحاد الأوروبي وتصنيفها، والتعرف على تفضيلات الأنواع من السندات من قبل شركات التأمين وتكلفة المخاطرة لتلك السندات. ٤. تقييم كيفية تغيير متطلبات رأس المال لشركات التأمين الأمريكية مع دمج مصفوفة الارتباط وتقدير أن شركات التأمين الأمريكية سوف تمتلك ١٥ ٪ أكثر رأس المال.	تستند الملاءة ٢ على ثلاثة أعمدة توجيهية تهدف إلى تقديم مخاطر أفضل للقياس والإدارة في السوق والائتمان والتشغيلية والتأمين والسيولة والمخاطر. ركائز الملاءة ٢ ركزت على الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وقياس المخاطر والإدارة، والإفصاح عن المعلومات على التوالي. توفر الملاءة ٢ المتطلبات الكمية لكفاية رأس المال، ويحدد الأساليب المستخدمة لتقييم الأصول والخصوم، لقياس الأموال الخاصة، ولحساب متطلبات رأس المال.
٢- دراسة (الجبالي، ٢٠١٤)	تحليل الملاءة المالية وأنشطة التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٢	تحليل وتشخيص واقع الملاءة المالية لشركة التأمين في العراق والتحقق من مدى كفاءة الشركة للوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمستفيدين منها. إعطاء صوره عن مؤشرات الأداء المالي للشركة وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى نشاط شركة التأمين، ومدى انسجام الملاءة المالية مع أنشطة الشركة في ظل وضعها الحالي تحليل الملاءة لاستخدامها كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات والتنبؤ بالأزمات المالية والعمل لتقليل أثرها. دراسة التوافق بين مؤشرات تحليل الملاءة المالية وأنشطة التأمين،	وجود توافق بين مؤشرات تحليل الملاءة المالية وأنشطة التأمين، كما أن شركة التأمين الوطنية تتمتع بملاءة مالية عالية نتيجة أتباعها سياسة محافظة من ناحية الاختيار ضد صالح الشركة. الشركة قد حققت أرباحاً فنية ويرجع ذلك إلى أن الحسابات الفنية للشركة تجاوزت الأخطاء في النتائج الفنية التي تؤثر في نتائج الشركة، إضافة إلى تمتعها بسياسة استثمارية معتدلة بما يحقق الربح والأمان لأنها تتعامل بأموال حملة الوثائق المتمثلة بالاحتياطيات الفنية والتي تمثل التزام عليها فضلاً عن حقوق المالكين المتمثلة بالاحتياطيات غير الفنية ورأس المال اللذين يمثلان قاعدة أموال الضمان .

<p>تم تحديث الملاءة المالية كمبادرة لتعزيز تحليل رأس المال القائم على المخاطر من خلال الملاءة ٢ ، كما أن شركات التأمين التي لديها الشركة الأم أو الشركة التابعة للاتحاد الأوروبي ستكون خاضعة مباشرة لمتطلبات الملاءة II بدءاً من عام ٢٠١٦ .</p> <p>يمكن أن يظهر التأثير المستقبلي من الملاءة ٢ على صناعة التأمين في الولايات المتحدة من خلال إمكانية أن الملاءة ٢ قد تعطي التأمين الدولي الشركات ميزة تنافسية على شركات التأمين الأمريكية من حيث تقييم المخاطر وإستراتيجيات إدارة الأداء المحسنة المحتملة.</p> <p>قد تحتاج شركات التأمين الأمريكية إلى اعتماد "أفضل الممارسات" من الملاءة ٢ لتظل قادرة على المنافسة.</p>	<p>اختبار أثر تطبيق متطلبات الملاءة المالية في شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي على تقليل المخاطر.</p> <p>دراسة مدى تأثير الملاءة ٢ على الشركات التابعة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>دراسة دور الملاءة ٢ في الحد من معدل الفشل في شركات التأمين بسبب متطلبات رأس المال المعدلة حسب المخاطر.</p> <p>دراسة العلاقة بين الملاءة ٢ وكل من إدارة المخاطر وكفاية رأس المال على الصعيد العالي.</p>	<p>Risk Management in the Insurance Industry: A Comparison of Solvency II to U.S Insurance Regulations</p>	<p>٣-دراسه Deborah and Deborah, 2015</p>
<p>اقتصر تقييم الملاءة المالية من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين و (IRIS) على هامش الملاءة المالية ، مؤشرات الإنذار المبكر. (FAST) مؤشرات مراقبة التحليل المالي.</p> <p>احتمالات تعرض شركات التأمين لحالات التعثر والفشل المالي ، ما لم يتم التقييم العادل للملاءة المالية ، وذلك لأن الملاءة المالية هي الأساس التي يقوم عليها مستقبل التأمين .</p> <p>تقلب معدلات عوائد الأموال المستثمرة بشركات التأمين بين السنوات ، ومن ثم عدم استقرار معدل العائد العام على محفظة الاستثمار بشركات التأمين</p>	<p>دراسة وتحليل الاختلافات في مجال تقييم الملاءة المالية بين المؤشرات المحاسبية وبين المؤشرات المالية الحالية .</p> <p>دراسة وتحليل دور المؤشرات المحاسبية في تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لأغراض ترشيد قرارات محفظة الاستثمار .</p> <p>تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات المحاسبية وبيان أكثرها تفسيراً في تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها لأغراض ترشيد قرارات محفظة الاستثمار.</p> <p>التوصل إلى حزمة مؤشرات محاسبية مقترحة لتقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها وبيان أثر ذلك على ترشيد قرارات محفظة الاستثمار</p>	<p>التقييم المحاسبي للملاءة المالية لأغراض ترشيد قرارات محفظة الاستثمار () بالتطبيق على شركات التأمين</p>	<p>٤-دراسة (الجندي ٢٠١٥)</p>
<p>اختبار الفرضية الى أن هناك أثر لعمليات إعادة التأمين على الملاءة المالية وكان ايجابيا وذو دلالة إحصائية .</p> <p>طبقاً لذلك فإن إعادة التأمين من قبل شركات التأمين له دور كبير في عملية تخفيض مستوى الأخطار التي تواجهها الشركة.</p>	<p>معرفة اثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركة التأمين، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات التأمين للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٦ والبيانات الداخلية للشركات من اجل تحديد ذلك.</p> <p>تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار مدى تأثير المتغير المستقل (إعادة التأمين)، على المتغير التابع (الملاءة المالية)</p>	<p>اثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين في مصر</p>	<p>٥-دراسة جودة (٢٠١٧)</p>

<p>* تبيين أن قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين عرفت تغيرات مهمة على المستوى الدولي ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب حيث إنتقلت معظم الإقتصديات مع معايير رأس المال الثابت المسند إلى القواعد المحاسبية لقياس ملاءتها المالية إلى رأس المال المسند إلى المخاطر.</p> <p>* لا يوجد معيار أو طريقة وحيدة لقياس الملاءة في صناعة التأمين، حيث أن الإختلاف الموجود في كيفية تنظيم صناعة التأمين حول العالم هو الذي يفرض هذا الإختلاف</p> <p>* شركات التأمين الجزائرية غير مواكبة للتطورات الدولية الحاصلة في مجال الملاءة المالية سواء فيما يخص جانبها الكمي أو الكيفي.</p>	<p>* إبراز وعرض الطرق المتبعة في قياس الملاءة المالية لشركات التأمين على المستوى الدولي وعلى مستوى شركات التأمين الجزائرية وعرض أوجه التشابه والإختلاف بينهم.</p> <p>* التعرف على قواعد قياس هامش الملاءة في مختلف البيئات العالمية مع التركيز على التجربة الأوروبية والتجربة الأمريكية.</p> <p>* دراسة إمكانية تطوير الطرق المتبعة في قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والقواعد بما ينسجم والتطورات الدولية في هذا المجال، بما يخدم قطاع التأمين الجزائري.</p> <p>* دراسة كيف يمكن ترجيح قواعد قياس هامش الملاءة في شركات التأمين على المستوى العالمي.</p>	<p>قواعد قياس الملاءة المالية في شركات التأمين - دراسة مقارنة</p>	<p>البحر والصحراء الطرابلس البحر ١٠٧١٠٤</p>
--	--	---	---

تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثون :

من خلال عرض الدراسات السابقة بالمجموعة الأولى المتعلقة بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة يمكن للباحثون إستنتاج ما يلي :

- ١) محاسبة القيمة العادلة ما هي إلا واحداً من المفاهيم المطروحة لقياس قيمة الأصول والإلتزامات التي تظهر في ميزانية الشركة العمومية، والمستند على القيم السوقية التي يمكن ملاحظتها أو تقديرها، وقد ظهر رداً على الأزمات والمشاكل التي تعرض لها العالم نتيجة اعتماد بدائل القياس الأخرى .
 - ٢) تعد المحاسبة عن القيمة العادلة لإثبات وتقييم الإستثمارات المالية في ظل أوضاع إقتصادية مستقرة، وأسواق مالية كفاء ونشطة ويكون أكثر فائدة للمستثمرين في إتخاذ قرارات رشيدة بشأن إستثماراتهم .
 - ٣) يمكن الإعتماد على النموذج المختلط (القيمة العادلة/ التكلفة التاريخية) فالقيمة العادلة تكون أكثر ملامة في ظل أسواق مالية كفاء أو نشطة وفي حالة عدم وجود سوق نشطة وكفاء فتكون التكلفة أكثر ملائمة .
 - ٤) إظهار معلومات القوائم المالية بالقيمة العادلة يعد أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي المعلومات المالية من المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية .
 - ٥) أدى إستخدام محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة حدة وتكرار أزمات الائتمان والأزمة المالية ، إلى ظهور الكثير من الفضائح المحاسبية ، والمخالفات المالية الجسيمة .
- من خلال عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالمجموعة الثانية للملاءة المالية في شركات التأمين يمكن للباحثون إستنتاج ما يلي :

- ١- تناولت الدراسات السابقة السياسات الاستثمارية وأيضاً درجة ونوع المخاطر المرتبطة بها والتي تختلف وتفاوت في درجة خطورتها، فأصبحت جزءاً لا يتجزأ منها ، وبالرغم من تنوع وتعدد هذه المخاطر؛ إلا إن مخاطر الإستثمار تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الإستثماري في شركات التأمين .

٢- ركزت الدراسات السابقة مثل دراسة (الجندى ، ٢٠١٥) على المقارنة بين أسواق التأمين العربية والأوروبية ومدى توفر أدوات لقياس الملاءة المالية ووضع إستراتيجيات قوية لمساعدة شركات التأمين العربية على النمو والتطور .

٣- لا تستطيع شركات التأمين الإعتماد على الخبرة الماضية وحدها في الحكم على الملاءة المالية لها وإنما يجب أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الحديثة الذي يؤثر على قطاع التأمين .

٤- تطبيق توجيهات الملاءة المالية ٢ يعزز حماية حملة وثائق التأمين إلى أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الضغوطات على شركات التأمين على المدى القصير ، وقد تضطر بعض الشركات الغير فعالة ، والتي لن تتمكن من تطبيق أي من أدوات إدارة المخاطر أو الإستثمار في الموارد المالية والبشرية الخروج من السوق .
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي :

✳️ **أولاً من حيث الحدود المنهجية :** يتناول البحث تأثير قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة على الملاءة المالية في شركات التأمين ، حيث لا توجد دراسة تناولت قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة في شركات التأمين في بيئة الأعمال المصرية .

✳️ **ثانياً من حيث الحدود الزمنية :** تتناول هذه الدراسة أثر قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة على الملاءة المالية في شركات التأمين في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ .

✳️ **ثالثاً من حيث الحدود المكانية :** تتمثل الحدود المكانية بشركات التأمين المصرية (تأمينات الممتلكات والمسئوليات المصرية والتي يتوافر لها بيانات مالية تفي بمتطلبات البحث دون التطرق إلى غيرها من الشركات .

الإطار النظري للبحث :

الإستثمارات المالية في شركات التأمين :

تلعب المنشآت المالية دوراً هاماً في دعم الاستقرار والتقدم الإقتصادي في المجتمعات الحديثة والتي من بينها شركات التأمين ، حيث تقوم نشاطاتها علي تجميع المدخرات من الأفراد لتعد إستثمارها بما تحقق عوائد على المجتمع . (سعاد، ٢٠١٥، ص ١) ويعد قطاع التأمين واحداً من تلك القطاعات الذي يتأثر بالتغيرات العالمية نظراً لأنه صناعة دولية .

لقد شهدت السنوات الأخيرة ازدياد الوعي بأهمية، وضرورة التأمين علي الحياة للأفراد والمؤسسات حيث أصبحت صناعة التأمين جزءاً هاماً في المجتمعات الحديثة، وقد إتسع نطاق التأمين ليشمل المجالات الحيوية في الصناعة والإستثمارات في ظل ضوابط ولوائح تشريعية تمنح صناعة التأمين المرونة الكافية والإدارة والتنوع، من أجل تقديم خدمات تتناسب مع حركة التجارة والحياة، ومن الجانب الأخر تشجع المرونة والحوافز شركات التأمين علي تقديم خدماتها بشكل يساهم في بناء وحماية البنية التحتية في المنشأة والممتلكات العامة للمؤسسات الأفراد . (الطويل ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠١)

وعرف الإستثمار من وجهة نظر منشأة التأمين بأنه تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للمنشأة بغرض تحقيق فوائد مستقبلاً مع تقليل المخاطر الإستثمارية إلي ادني حد ممكن ومن المفهوم السابق للإستثمار ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية تجاه المؤمن عليهم والمستفيدين من ناحية وتجاه الملاك والعاملين لها من ناحية أخرى . (محمد ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠٠)

كما عرف (سعاد ، ٢٠١٥ ، ص ١٣) الإستثمار بأنه عبارة عن تيار من الإنفاق النقدي خلال فترة معينة من الزمن ،ويقصد به المحافظة علي رصيد رأس المال أو التنمية عن طريق إنتاج أو شراء السلع والمعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر و غير مباشر ،وعموما فإن الإستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية أو استغلالها استغلالاً أمثل .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثون تعريف الإستثمار بأنه العملية التي يمكن من خلالها أن تضمن المنشأة الحفاظ على أموالها وتنميتها في ظل هامش مقبول من المخاطر عن طريق التخلي عن مبالغ مالية حالية من أجل الحصول على عوائد مستقبلية .

استخدام القيمة العادلة في قياس الاستثمارات المالية في شركات التأمين :

يحظى تعريف القيمة العادلة بقدر كبير من الجدل بين المحاسبين والمنظمات المهنية المهمة بمهنة المحاسبة فعلى الرغم من أن هناك شبه إتفاق فيما بينهم حول أهمية استخدام القيمة العادلة في توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية إلا أنه لا يوجد إتفاق فيما بينهم حول تعريف موحد للقيمة العادلة ولا المؤشرات المستخدمة للتعبير عن القيمة العادلة .

وتعددت تعريفات القيمة العادلة بتعدد المهتمين والباحثين في المحاسبة وبدائل القياس حيث عرفها مجلس معايير المحاسبية الدولية "IASB" في ضوء معيار المحاسبة الدولي "٣٩" بأنها : المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد إلتزام بين أطراف راغبة في التبادل في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين ، وينبني السعر في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة (IASB, IAS. 39, 1998 P. 1945) كما عرفها معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٥٧) في الفقرة الخامسة منه على أنها السعر الذي يتم استلامه عند بيع أصل أو يدفع عن تسوية إلتزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس . (FASB, SFAS, 2006,p.6)

ومن ناحية أخرى عرفها معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥ في الفقرة ١١ مفهوم القيمة العادلة بأنها "القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين طرفين أو أكثر كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة بحقائق المعاملات وتعاملان بإرادة حرة" . عرفت القيمة العادلة في ضوء معيار المحاسبة الأمريكي "١٠٧" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" بأنها القيمة التي يتم علي أساسها تبادل الأدوات المالية بين الأطراف المختلفة " .

عرفت لجنة معايير المحاسبة بإنجلترا وويلز القيمة العادلة في المعيار رقم (٧) IFRS " بأنها القيمة التي يمكن أن يستبدل بها الأصل أو التزم في معاملات حرة بين أطراف مطلعة بخلاف البيع بالإجبار أو التصفية " .

وعرف معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) الصادر على ٢٠١٥ بعنوان المحاسبة عن القيمة العادلة " بأنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعة لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس " .

من خلال التعريفات السابقة يستنتج الباحثون أنه لا بد من توافر بعض الشروط للقيمة العادلة وهي سعر التبادل ، معاملة منتظمة ، وجود سوق ، بمعنى وجود السعر الذي يمكن الحصول عليه لبيع أصل أو لتسوية إلتزام في معاملة منتظمة ، والذي يمكن الحصول عليه .

أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس :

تبرز أهمية محاسبة القيمة العادلة في أنها تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الإقتصادية السائدة تماماً ، كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الأثار الناجمة عن التغيرات

الإقتصادية ، ويمكن إظهار أهمية استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس في النقاط التالية : (حماد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥ ؛ هدي عصام حسن ، ٢٠١٧ ، ص ٣٢) تظهر أهمية محاسبة القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي بأنها تقدم معلومات تكون أكثر دقة وملائمة من التكلفة التاريخية ، نظراً لأنه يقيس مدى قدرة المنشأة على تخصيص الأمثل للموارد والمحافظة عليها ، لأنها تساعد المستثمرين على تقييم إستراتيجيات المنشآت في إدارة استثماراتهم المالية خاصة فيما يتعلق بقيم ودرجة التأكد من صافي التدفقات النقدية المستقبلية .

✎ إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الإقتصادية .

✎ تساعد محاسبة القيمة العادلة في إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة لأنها مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية ، وتساعد على إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الإقتصادية .

✎ تساعد محاسبة القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستخدم القيمة العادلة، ويتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال ، وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوات الأعمال المستهدفة .

مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة في قياس الإستثمارات :

يحتاج مستخدمو القوائم المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين إلى معلومات ذات جودة عالية من أجل الإطلاع على المركز المالي ونتيجة أعمال الشركات وذلك بهدف ترشيد قراراتهم ، وتسعى محاسبة القيمة العادلة إلى زيادة جودة المعلومات المقدمة ، وجاء إستخدام محاسبة القيمة العادلة بديلاً أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية لكي تتسم مخرجات البيانات المالية بالعديد من المزايا ، تتمثل هذه المزايا فيما يلي : (خالد ، ٢٠١٦ ، ص ٢٥٩-٢٦٠) ، (Herrmann.2006, pp.49-52) ، (leuz Laux and) ، (Skoda and bilka,2012) (أبو الخير ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١١) .

✎ تعد قياسات القيمة العادلة الطريقة الأكثر إقناعاً لتمثيل الوضع الإقتصادى وذلك لأنها تعكس واقع الوحدة الإقتصادية وتعبر عن مفهوم الدخل الإقتصادى ، لأنه تم الأخذ بالإعتبار الأسعار السوقية والفرق بين صافى الأصول في بداية المدة ونهايتها .

✎ تستخدم قياسات القيمة العادلة كأداة لتحسين الوعي من أجل تقليل المخاطر التي تصيب المنشآت وذلك لكونها أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية .

✎ يوفر إستخدام محاسبة القيمة العادلة قوائم مالية تحتوى على معلومات مالية أكثر ملاءمة وأكثر شفافية من تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية، مما يحسن من دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات من جانب مستخدمى القوائم المالية .

✎ تراعى محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .

✎ تضمن وجود صلة بين القيمة التي تحددها المؤسسات والتطور الذى يحدث للقيم فى سوق الأوراق المالية .

✎ تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات ، من خلال تقديم صورة حقيقية وواقعية وحالية لكل الأطراف ذات العلاقة فتساعد في تطبيق مبدأ الشفافية لحوكمة الشركات .

✎ معلومات القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية أكثر خاصة عن التغير الحاصل فى مستوى العامل لأسعار على كل الوقائع الإقتصادية ، لأنها تعكس التأثيرات

الإقتصادية الجارية وتعتبر عن مفهوم الدخل الشامل أى تعالج أرباح وخسائر العمليات الإستثنائية .

توفر محاسبة القيمة العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة فى إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أو الشراء أو الإحتفاظ بأصول مالية، وتكبد الإلتزامات المالية أو سدادها والإحتفاظ به .

تزود المستثمرين بنظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة إذ يراعى من خلالها تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .

توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات موثوق فيها عند تقييم الأصول والخصوم مما يساعد مستخدمى القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .

تحد من قدرة المنشأة على التلاعب فى الأرباح ، كما تساهم أيضاً فى تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية .

وعلى الرغم من المزايا السابق ذكرها لإستخدام القيمة العادلة ، إلا أن اعتماد القيمة العادلة فى القياس لم يقدم برنامجاً متكاملًا للاعتراف والقياس والإفصاح المالى ، ومن ثم لازالت القيمة العادلة تواجه عدة إنتقادات .

إنتقادات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة :

إن الإنتقادات حول استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تدور حول كل من موثوقية تقديرها والآثار المترتبة على تزايد معدل التقلب فى مبالغ القوائم المالية التي من المرجح أن تنجم عن زيادة استخدام القيم العادلة والتي قد يكون مصدرها خطأ التقدير وعلى الرغم من هذا التعارض فى الآراء وتلك المخاوف إلا أن محاسبة القيمة العادلة لا تزال تلقى التأييد الكبير من قبل المنظمات المهنية وواضعى المعايير حتى الوقت الحالى فمازالت تتصدر واجهة معظم المعايير المحاسبية الصادرة حديثاً كما تطورت الدعوة إلى التحول من مدخل التكلفة التاريخية إلى مدخل القيمة العادلة من مجرد الدعوة للتحول الجزئي إلى التحول الكلي، بمعنى أن الدعوة إلى هذا التحول قد بدأت من مجرد استخدامه مع بعض البنود ، مثل بعض أنواع الأدوات المالية فقط ، إلى أن أصبحت الدعوة حالياً إلى استخدامه فى القياس على كافة بنود المركز المالى .

وقد تعرضت محاسبة القيمة العادلة لعدة إنتقادات حادة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، وتتمثل هذه الإنتقادات فيما يلى : (الصايغ ، ٢٠١١ ، ص ٧٠ ؛ هدي عصام حسن ، ٢٠١٧ ، ص ٤١-٤٢ ؛ فله ٢٠١٧ ص ١٣ ؛ Song, et al., 2010 ؛ King, 2008)

- هناك كثير من الإستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها التكلفة التاريخية
- عدم موثوقية المعلومات المحاسبية التى تنتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، ويرجع ذلك إلى أن إستخدام التقديرات الشخصية لتحديد القيمة العادلة فى بعض الأحيان سوف يؤدى إلى جعل المعلومات المحاسبية تفتقر بشكل كبير لخاصية الموثوقية .
- إستخدام محاسبة القيمة العادلة يجعل المعلومات المحاسبية تفتقر فى غالبية الأوقات إلى خاصيتي الثقة والقابلية للمقارنة إلى جانب عدم الموضوعية نتيجة الإعتماد على التقديرات الشخصية .
- إستخدام محاسبة القيمة العادلة تؤدى إلى حدة التقلبات فى الدخل كنتيجة للاعتراف بالإرباح والخسائر غير المحققة والنتيجة عن التغييرات فى تقديرات القيمة العادلة فضلاً عن تعارض محاسبة القيمة العادلة مع بعض الأسس والمبادئ المحاسبية المعروفة مثل مبدأ ثبات القوة الشرائية للنقود ومبدأ الحيطة والحذر .

- يمكن في بعض الأحيان أن يكون سعر الأصل في السوق لا يعكس القيمة المالية الحقيقية للأصل فالسوق يمكن أن يكون غير كفاء أي لا يعكس القيمة الحقيقية .
- يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى زيادة الحاجة إلى كادر مالي أكثر خبرة مما تتطلبه التكلفة التاريخية، وقد تزداد الحاجة للمحللين الماليين لأنهم سوف يعطون رأيهم حول المجموعة بالاعتماد على الربح الحالي والمستقبلي المتوقع، كما أن مراجعة القوائم المعدة وفق القيمة العادلة أكثر صعوبة بالنسبة للمراجع مقارنة بمراجعة المعلومات المستند إلى أساليب القياس الأخرى .
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة جهد وفترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية .
- يعتمد أسلوب القيمة العادلة في تحديد وقياس قيم الأصول والإلتزامات إلى الكثير من التحيز الشخصي وإتباعه أسس قياس معقدة مما ينقص من الموضوعية .
- وجود عناصر يصعب أو يستحيل تحديد قيمتها العادلة خاصة في حالة عدم توفر شرط القياس المهمة المتعلقة بقياس القيمة العادلة .
- وبناء على ما سبق يمكن القول أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها فضلاً على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية . وأن أهم الانتقادات التي وجهت إلى محاسبة القيمة العادلة تتمثل في موثوقية المعلومات الناتجة عن تطبيقها ، لذلك ينبغي العمل على توفير قواعد إسترشادية ومحددة لقياس القيمة العادلة لتقليل الإعتدال على التقديرات الشخصية من قبل معدى التقارير المالية ومن ثم تجنب المشكلات الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

مداخل وأساليب قياس القيمة العادلة Fair and Value Approaches Techniques

حددت المعايير المحاسبية الدولية والمصرية ثلاثة مداخل يمكن إستخدامهم بطريقة تبادلية يمكن الإعتدال عليها عند قياس القيمة العادلة، وتتمثل تلك المداخل فيما يلي : (IFRS13,2011,PP.497-498) ؛ معايير المحاسبة المصرية المعدلة ، ٢٠١٥ ، ص ص ١١٧٩-١١٨٠ ؛ الطحان، ٢٠١٧، ص ص ٤٥-٤٦ ؛ رضا صالح ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٤ ؛ النصيرات ، ٢٠١٥ ، ص ص ٤٢٧-٤٢٨) .

أولاً : مدخل السوق Market Approach

ويعتمد هذا المدخل في تحديد القيمة العادلة للأصل على الأسعار المعلنة في سوق نشط وغيرها من المعلومات الأخرى الملائمة والتي تولدها معاملات السوق للأصول مطابقة أو أصول قابلة للمقارنة أو مشابهه ونفس الأمر بالنسبة للإلتزامات أو مجموعة من الأصول والإلتزامات . كما يستخدم هذا المدخل عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق بما في ذلك الأصول المماثلة أو المقارنة . كما يتيح هذا المدخل إمكانية استخدام مصفوفة التسعير لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون أو السندات ، حيث لا يتم الإعتدال فقط في تقييمها على استخدام الأسعار المعلنة لهذه الأوراق المالية في السوق ، وإنما يتم أيضاً أخذ علاقة هذه الأوراق المالية بأسعار الأوراق المالية القياسية في السوق في الإعتبار .

ثانياً : مدخل التكلفة Cost Approach

يعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما، ويعكس هذا المدخل تكلفة الإحلال أو الإستهبدال الحالية والتي تمثل المبلغ الذي يكون مطلوب حالياً لإحلال

المقدرة الخدمية أو الطاقة الإنتاجية للأصل مع الأخذ في الاعتبار مقابل المنافع السابقة التي تم الحصول عليها من الأصل (مجمع الإستهلاك) ويفضل استخدام هذا المدخل عند قياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلي جانب أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.

ثالثاً : مدخل الدخل Income Approach

طبقاً لهذا المدخل يتم تحويل التدفقات النقدية المستقبلية الصافية إلي قيمة حالية واحدة وذلك عن طريق خصم هذه التدفقات وفقاً لمعامل خصم محدد علي أساس الأسعار السوقية المعلنة لسعر الخصم . ويعتمد هذا المدخل علي توقعات الإدارة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل أو التي من المتوقع أن تدفع سداد الالتزام وفوائده وبالتالي فإن قياس القيمة العادلة وفقاً لهذا المدخل تعكس توقعات السوق الحالية بشأن هذه التدفقات المستقبلية .

وتتضمن أساليب التقييم وفقاً لهذا المدخل علي سبيل المثال :

✳️ أساليب القيمة الحالية Present Value Techniques .

✳️ نماذج تسعير الخيارات option pricing models مثل نموذج Black-Scholes method أو النموذج ذو الحديين Binomial Model وحيث تعكس هذه النماذج القيمة الزمنية time value والقيمة الجوهرية للخيار intrinsic value عند حساب القيمة الحالية .

✳️ طريقة الأرباح الفائضة متعددة الفترات multi-period excess earnings method ، والتي تستخدم لقياس القيمة العادلة للأصول غير الملموسة .

طبقاً للمعيار رقم (١٥٧) فإن استخدام مدخل واحد للقياس مناسباً في بعض الحالات باستخدام أسعار استرشادية في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة، وفي حالات أخرى يكون الواجب الجمع بين مداخل متعددة للقياس ، وذلك لأن نظام التقارير المالية بالمنشآت يتطلب تماسك وترابط كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة، ويرر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة وليس القيمة السوقية إلي أنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق ، حيث تعتبر القيمة السوقية أحد مداخل قياس القيمة العادلة . (صالح ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٠-٢١)

مما سبق يتضح لدى الباحثون أن القياس المحاسبي وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة يركز علي وجود سوق نشط يكثر فيه البائعون والمشترون، وتتوفر فيه المعلومات لأطراف رغبة في التعامل في ظل معرفة الظروف المحيطة بالسوق أو بالسلع المعروضة ، وبالتالي تتحدد القيمة العادلة التي تمثل السعر الحاضر لهذه السلعة وأن يكون عادلاً بالنسبة للمستفيدين ويحيط كل منها بكافة المعلومات المتعلقة بالسلعة ، ويتم ذلك من خلال استخدام أحد النماذج الموضوعية .

العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والملاءة المالية في شركات التأمين :

في إطار التوجه العالمي نحو اعتماد مفهوم القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات في المنشآت الإقتصادية ، بدأت لجنة التأمين في مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٩٧ مشروعاً لتطوير مبادئ محاسبة دولية موجودة للتأمين. وقامت في عام ١٩٩٩ بنشر ورقة تتضمن العديد من القضايا ، بينت فيها أن الهدف الأساسي من وضع معايير دولية للمحاسبة عن عقود التأمين ينبغي أن يكون لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تنشأ عن عقود التأمين (IASC, 1999) ، أخذه بالإعتبار أنه سيبدأ العمل من بداية عام ٢٠٠٥ بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية من قبل كافة الشركات التي تمارس نشاط التأمين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) .

وتلقت مبادرة قياس عقود التأمين بالقيمة العادلة خلال عام ٢٠٠٢ معارضة شديدة من قبل منظمات الإشراف على التأمين ومن معظم شركات التأمين وإعادة التأمين الدولية ، ونشأت المعارضة نتيجة عدد من المخاوف أهمها : (Dickinson, 2003, p. 15)

✦ عدم الوضوح في تطبيق القيمة العادلة لعقود التأمين .

✦ تأثير القيمة العادلة على الأرباح المعلن عنها لأنها تؤدي إلى تقلب تلك الأرباح .

✦ الضغط الكبير على شركات التأمين لإعتماد نظام القياس بالقيمة العادلة أكثر من البنوك التجارية .

أوجه الاتفاق والاختلاف حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين :

نتيجة المخاوف التي نشأت عن تطبيق القيمة العادلة ، ظهرت العديد من الدراسات المحاسبية المؤيدة والمعارضة لإستخدام القيمة العادلة لتقييم أصول وإلتزامات عقود التأمين ، وإهتمت دراسة (Razaki, Khalid A, 2003) بدراسة وجهات النظر المؤيدة والمعارضة على النحو التالي :

✦ **بالنسبة لتقلبات الأرباح والخسائر : يرى المعارضون أن اعتماد مفهوم القيمة العادلة في قياس أصول وإلتزامات عقود التأمين سيؤدي إلى زيادة تقلب الأرباح والخسائر ، وبما أن التأمين هو عملية ممتدة الأمد ، فإن التقلبات الحالية للأسواق المالية ليست ممثلة للسمة الأساسية لهذه الصناعة. وبالتالي التقارير المالية المعدة وفق المبادئ التقليدية لمحاسبة التأمين أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية ، إذ أنها تعكس التوقعات طويلة الأجل بدلاً من المعلومات الحالية. ويعترف المؤيدون بذلك ، إلا أنهم يعتبرون أن التقلبات هي واقع إقتصادي من وجهة نظرهم، وينبغي إخبار مستخدمي البيانات المالية ما حدث فعلاً بدلاً مما توقعت الإدارة حدوثه على المدى الطويل ، كما أن التقلبات من عام لآخر التي ينتجها مفهوم القيمة العادلة هي أفضل من التعديلات الواسعة في بعض الأحيان التي تنتجها الطرق الأخرى .**

✦ **القياس على أساس الأداء المتوقع : يري المعارضون بأن القياس على أساس الأداء المتوقع خلال مدة العقد هو أكثر أهمية من القيمة العادلة لأن عقود التأمين عادة ما يتم تسويتها من خلال الأداء ، بدلاً من توقعات السوق. في حين يري المؤيدون أن حججاً مماثلة يمكن وضعها للكثير من الأصول والإلتزامات المالية ، وأن النقاش في هذا المجال يمكن أن يطبق مفاهيم القيمة العادلة على الأدوات المالية عموماً ، وليس فقط على عقود التأمين . كما أنهم يؤكدون أن أسعار السوق - عند توفرها تكون أكثر أهمية وفائدة من تقديرات الشركة .**

✦ **خطر التقاضي : يري (Laux and Leuz, 2009, p.115) أنه نتيجة تطبيق القيمة العادلة تنشأ مشكلة كبيرة وهي خطر التقاضي ، فالإنحراف عن أسعار السوق وفقاً للمعايير الحالية للقيمة العادلة تتطلب محاكمة كبيرة من جانب معدي ومراجعي الحسابات ، وبالتالي يواجه المدراء والمراجعون مخاطر التقاضي ، وكذلك عقوبات قانونية شديدة .**

كما بينت دراسة (Amenc, et al., 2006) أن تطبيق المعايير الدولية يقود إلى أن مفهوم الحسابات المالية هي إنعكاس لقيمة ومخاطر شركة التأمين ، أخذين في الإعتبار أن شركات التأمين تتحمل المخاطر طويلة الأجل بحكم مدد إلتزاماتها ، وهذا يتناقض وفرض إجراء تقييم لهذه الإلتزامات على أساس قيم السوق أو ما يعادلها التي تعكس التقلبات قصيرة الأجل في المخاطر إضافة إلى ذلك ، لا يأخذ هذا المفهوم بعين الإعتبار الطبيعة الخاصة لشركات التأمين .

وأكدت دراسة (Laux and Leuz, 2009, p. 95) أنه يجب تطبيق القيمة العادلة حيث بينت أن أهم التطبيقات الحالية لقياسات القيمة العادلة لعقود التأمين يتم في عمليات الإندماج ونقل المحافظ التأمينية، وتطبيقات أخرى تتضمن المشتقات المضمنة في عقود التأمين التي يجب أن تفصل وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، وأضاف إلى ذلك أن هناك مظاهر محددة لتطبيق قياسات القيمة العادلة لاسيما في قياس التزامات عقود التأمين إذا قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خصائص هذه الإلتزامات مشابهة للأدوات المالية .

القياس المحاسبي لعقود التأمين طبقاً للقيمة العادلة في ضوء معيار المحاسبة الدولي المحاسبة عن عقود التأمين IFRS 17 ، ومعيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ :

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية ، وأحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة ، وينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيمة المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية ، وعرض هذه القوائم بمعلومات ذات مصداقية وشفافية. وإذا كان المنطق يقتضى بأن يكون القياس المحاسبي في المحاسبة المالية يزيد من الشفافية إلى المستثمرين ، فإن هذا القياس يستدعي الإسترشاد بمجموعة من المعايير والأساليب التي تساعد على إختيار أفضل الأساليب وإنتقاء أفضل الإجراءات لتحقيق أهداف القياس المحاسبي لعقود التأمين وهذا ما إهتم به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) والذي تم إصداره في عام ٢٠١٧م ويدخل في حيز التنفيذ عام ٢٠٢١م .

وتناول المعيار القياس المحاسبي لعقود التأمين من خلال ما يلي :

إختبار ملاءة الإلتزام :

على شركة التأمين أن تقيم في نهاية كل فترة إعداد التقارير المالية ما إذا كانت إلتزاماتها التأمينية المعترف بها كافية وذلك من خلال التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها ، وإذا أظهر هذا التقييم أن المبلغ المسجل للإلتزامات التأمينية (نفقات شراء أقل ملاءة وأصول غير ملموسة ذات علاقة) غير كاف في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية ، فإنه يجب أن يتم الإعتراف بكامل العجز في الربح أو الخسارة . (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ ، الفقرة ١٥-١٧)

إنخفاض قيمة أصول وإلتزامات إعادة التأمين :

إذا كانت أصول إعادة التأمين لدى شركة التأمين المباشرة قد إنخفضت قيمتها على شركة التأمين أن تخفض المقدار المسجل تبعاً لذلك وأن تعترف به كربح أو كخسارة ، وتتخضض قيمة أصل إعادة التأمين في الحالات التالية : (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ ، الفقرة ٢٠)

- إذا كان هناك دليل موضوعي نشأ عن حدث طرأ بعد الإعتراف المبدئي بأصل إعادة التأمين بأن شركة التأمين المباشرة قد لا تتلقى كامل المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام العقد .

- أن يكون للحدث أثر ملموس بشكل يمكن الإعتماد عليه على المبالغ التي سنتلقاها شركة التأمين من معيد التأمين .

أسعار الفائدة الحالية في السوق :

يسمح لشركة التأمين بتغيير سياساتها المحاسبية بحيث تقوم بإعادة قياس إلتزامات إعادة التأمين المخصصة لتعكي أسعار الفائدة الحالية في السوق ولتعترف بالتغيرات في تلك الإلتزامات في جانب الربح أو الخسارة ، وفي هذا الوقت يمكن لشركة التأمين أيضاً أن تقدم سياسات محاسبية تتطلب تقديرات حالية أخرى وفرضيات للإلتزامات المحددة . (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ ، الفقرة ٢٤)

هوامش الإستثمارات المستقبلية :

لا تحتاج شركة التأمين إلى تغيير سياساتها المحاسبية لعقود التأمين لإزالة هوامش الإستثمار المستقبلية إلا أن هناك افتراضاً قابلاً للنقض بأن بيانات شركة التأمين تكون أقل ملاءمة وموثوقية ، حيث قدمت سياسة محاسبية تعكس هوامش الإستثمار المستقبلية في قياس عقود التأمين ما لم تكن هذه الهوامش تؤثر على الدفعات التعاقدية ، وفيما يلي مثالين على السياسات المحاسبية التي تعكس هذه الهوامش : (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ ، الفقرة ٢٧-٢٩)

- إستعمال عامل خصم يعكس العائد المقرر على أصول شركة التأمين .
- إبراز العائدات على هذه الأصول على معامل عائد مقدر وخصم هذه العوائد المقدمة على معامل مختلف وتضمين الناتج في قياس المسؤولية .

محاسبة الظل :

في بعض النماذج المحاسبية تكون الأرباح أو الخسائر التي يتم تحقيقها على أصول شركة التأمين ذات تأثير مباشر على قياس بعض أو كل ما يلي : (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ ، الفقرة ٣٠)

✦ التزاماتها التأمينية .

✦ نفقات الشراء المؤجلة ذات العلاقة .

✦ الأصول غير الملموسة ذات العلاقة .

ويسمح لشركة التأمين بأن تغير في سياساتها المحاسبية بحيث يكون الربح أو الخسارة المعترف بهما وغير المتحققين على الأصول يؤثران على القياسات بنفس الطريقة التي تؤثر بها الأرباح أو الخسائر المحققة. ويجب الاعتراف بالتكاليف ذات العلاقة للإلتزامات التأمينية (أو لتكاليف الشراء المؤجلة أو الأصول غير الملموسة) في بيان (قائمة) الدخل الشامل الآخر في الحالة الوحيدة التي تتمثل بكون الأرباح أو الخسائر غير المحققة معترف بها بشكل مباشر في بيان الدخل الشامل الآخر، وتسمى هذه المحاسبة أحياناً بمحاسبة الظل .

عقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال إندماج أعمال أو نقل محفظة :

من أجل الإلتزام بأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٣) فإن على شركة التأمين في ميعاد الشراء أن تقيم بالقيمة العادلة لإلتزامات التأمين بإستعمال تقويم موحد يفصل القيمة العادلة لعقود التأمين التي تم الحصول عليها إلى المكونين التاليين :

- الإلتزام يقاس بموجب سياسات شركة التأمين المحاسبية لعقود التأمين التي تصدرها .
- أصل غير ملموس يمثل الفرق بين القيمة العادلة للحقوق التعاقدية التأمينية التي تم الحصول عليها والإلتزامات التأمينية ، ويجب أن يتفق القياس اللاحق لهذا الأصل مع قياس الإلتزام التأميني ذي العلاقة .

باستخدام تقديرات تعتمد على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية :

يلزم المعيار (IFRS 17) الشركات باستخدام تقديرات تعتمد على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية لتعكس توقيت ومبلغ وعدم التأكد من التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بعقود التأمين. وقياس هذه التقديرات باستخدام نموذج محاسبي موحد يُمكن المستثمرين والمشاركين في سوق التأمين العالمي من اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة في التوقيت المناسب، ومن ثم سيستقر هذا القطاع الاقتصادي الضخم على المدى البعيد، فالمعيار يعزز من توفير معلومات ذات جودة عالية وشفافية في التوقيت الذي يمنحهم فرص تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين .

يرتكز هذا القياس على فكرة تجميع عقود التأمين عند الاعتراف الأولي بناءً على أرباحها أو خسائرها المتوقعة، مع منع إجراء أية مقاصة بين أرباح وخسائر العقود ، مثل هذا الأمر سيعزز من عدالة وشفافية المعلومات المقدمة، وداخلياً سيسلط الضوء على ضرورة تطوير أو تكوين مزيد من الأقسام بالشركة، فالشركة ستكون بحاجة إلي أدق معلومات معقولة ومؤيدة يمكن الاعتماد عليها لتتمكن من تجميع عقود التأمين لأغراض القياس والعرض والإفصاح بشكل يعكس ربحيتها التي لن يعترف بها فوراً بل ستوزع على مدى فترة التغطية، أو خسائرها المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر، كون هذا التوقيت مثالي جداً لإتخاذ القرارات الاقتصادية .

مقابل مخاطر التأمين :

إهتم المعيار (IFRS17) بضرورة وجود مقابل لمخاطر التأمين المهمة مقياس بشكل صريح والإزامي ضمن مكونات قياس تلك الإلتزامات ، هذا المقابل يعبر عنه بمصطلح تعديل المخاطر، والذي سيصور المقابل الذي تفرضه الشركة نظير تحملها المخاطر غير المالية الناشئة عن العقود، مما سيوفر معلومات أكثر جودة حول رؤية الشركة للأعباء الاقتصادية التي تتحملها نتيجة مخاطر التأمين تلك، والتي سيتم توزيعها على مدى فترة التغطية، ويعتبر آلية توزيع هذه سوف تعكس مدى احتراافية الشركة في إدارة تخفيف تلك المخاطر على مدى فترة التغطية . وبالتالي أصبح المستثمر قادر على تحديد إلي أي مدى تتناسب أرباح الشركة مع الخدمات التأمينية المقدمة ، ومصادر تلك الأرباح ، ليس هذا فحسب بل يمكنك أيضاً تحديد ما إذا كان المقابل الذي تفرضه الشركة نظير تحمل المخاطر غير المالية يناسب حجم هذه المخاطر أم لا ، وهذا ما يساعد بشكل كبير على تحدي الملاءة المالية للشركة بشكل صحيح .

تكاليف الاستحواذ :

كانت الغالبية العظمى من الشركات تعالج تكاليف الاستحواذ كأصول ثم يتم توزيعها بطريقة منهجية على كل فترة "استهلاك"، وبعضها كانت تعترف بها كمصروفات عند تكبدها، ويتطلب معيار (IFRS17) إراج هذه التكاليف ضمن قياس الإلتزامات التأمين ، مع السماح في حالة واحدة بالاعتراف بها كمصروفات عند تكبدها ، من جانب آخر، أدخل المعيار عدة تغييرات تاريخية على نمط العرض التقليدي الذي يتبناه معيار المحاسبة الدولي رقم ١، سواء على قائمة المركز المالي أو الدخل الشامل الآخر ، على سبيل المثال ، الإيرادات ، ذلك البند الذي دائماً أول ما يشغل تفكير أغلب مستخدمي القوائم المالية، فقبل تطبيق المعيار كان من الصعب إجراء مقارنة دقيقة لإيرادات الشركات داخل قطاع التأمين ، معيار ١٧ يقوم بوضع بند واحد فقط تحت مسمى إيرادات التأمين، والتي تعتمد في تحديدها على مبادئ معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥، مع استبعاد مكونات الاستثمار التي تصور استثمارات حاملي الوثائق، هذا سيمكن المستخدمين من إجراء مقارنات بسهولة بين إيرادات الشركات ليس داخل قطاع التأمين الدولي فقط بل سيشمل أيضاً جميع الشركات حول العالم التي تتبع المعايير الدولية، والتي تقدم خدمات بموجب عقود يعتبرها المعيار ضمن نطاقه .

وتساعد معايير المحاسبة على تقديم معلومات عن الوضع المالي لشركات التأمين مما توضح مستوى الملاءة لهذه الشركات ، حيث تلزم تلك المعايير أن تقدم شركات التأمين المزيد من التفاصيل حول المخاطر التي تتكدها، بما في ذلك أي تركيز للمخاطرة وأثر متغيرات السوق على الافتراضات الرئيسية المستخدمة بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين على فهم وتوقيت وشكوك التدفقات المستقبلية ، كما يجب أيضاً الإفصاح عن بنود وشروط عقود التأمين التي لها أثر مادي على مبلغ وتوقيت وشكوك التدفقات النقدية المستقبلية لشركة التأمين ، ويلزم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمطالبات الفعلية مقارنة مع التقديرات السابقة ويجب الكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر معدل التأمين ومخاطر معدل الائتمان .

المنافع الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة في شركات التأمين التي تلزم باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس :

يمكن تحديد المنافع الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية في شركات التأمين التي تلزم باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس كما يلي :

✎ توفير إطار توجد بداخله مجموعة من مبادئ الإثبات في القوائم المالية لتوفير معلومات مناسبة تساعد المستخدمين على فهم القوائم المالية للشركة ومن ثم تحديد الملاءة المالية للشركة .

✎ استخدام معدات الفائدة السوقية الجارية في تقدير قيمة الإلتزامات وبذلك تجعلها أكثر تماسكاً وإنسجاماً مع الحركات في الأصول ذات العلاقة الحساسة لأسعار الفائدة ، هذا الإجراء ليس من الضروري تطبيقه بشكل ثابت ومستمر على كل الإلتزامات شركات التأمين ، ومع ذلك تحتاج شركات التأمين إلى تحديد الإلتزامات التي سيتم باستخدامها المعدلات السوقية .

✎ تقديم معلومات تساعد المستخدمين على فهم كم وتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية لشركة التأمين ، كما تقدم معلومات عن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر سعر السوق إذا لم تظهر شركة التأمين المشتقات المندمجة بالقيمة العادلة ويتعين عليهم الإفصاح عن المكاسب والخسائر المتولدة من عقود التأمين المشتراه .

✎ تحديد المخصصات الفنية الواجب على الشركة تكوينها لمقابلة الإلتزاماتها قبل حملة الأسهم والمستفيدين منها ضماناً لحقوقهم وحفاظاً على مركزها المالي ودعماً لسوق التأمين . ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تطبيق المعايير المحاسبية المرتبطة بالقيمة العادلة تعود بالفائدة على كل من الشركات ، ومستخدمى البيانات المالية وذلك كما يلي :

✎ **بالنسبة للشركات :** تتمثل المنفعة الأساسية في تسهيل المجال لهذه الشركات بالدخول إلى الأسواق المالية العالمية والتي غالباً ما تشترط حداً أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى والتي توفرها معايير التقارير المالية الدولية ، كما أن تطبيق المعايير المحاسبية من قبل الشركات يجعل الطلب على أسهم هذه الشركات أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب .

✎ **بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية :** تتمثل تلك المزايا في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع الشركات الأخرى في دول أخرى. كما أن تطبيق هذه المعايير توفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمى القوائم المالية في عملية إتخاذ القرارات المالية الرشيدة ، كما تعتبر القوائم المالية المعدة بناء على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والإستيعاب من قبل المستخدمين للقوائم المالية .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه على الرغم من المخاوف بشأن تقلبات وصعوبات قياس القيمة العادلة ، إلا أنها تعد الخيار المناسب ، الذي يمكن أن يوفر مقياساً يعكس الوضع المالي الحالي للمؤسسة المالية على أفضل وجه، على الرغم من أن هناك حاجة إلى تحسينات مختلفة للسماح لمحاسبة القيمة العادلة بتعزيز تقنيات إدارة المخاطر الجيدة إلا أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يزيد من شفافية آثار التقلبات الإقتصادية على الميزانيات العمومية التي يمكن أن تؤدي في ظل بعض أطر إدارة المخاطر إلى تفاقم الحركات الدورية في قيم الأصول والإلتزامات .

الدراسة التطبيقية :

الهدف من الدراسة التطبيقية :

يتمثل الهدف من الدراسة التطبيقية في تحديد أثر قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة على الملائمة المالية في شركات التأمين ، وذلك من خلال عدد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الملائمة المالية في شركات التأمين .

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين العاملة في السوق المصرية ، أما عينة الدراسة تتمثل في شركات (قناة السويس للتأمين ، المهندس للتأمين ، المجموعة العربية المصرية gig ، بوبا إيجيبت ، المصرية للتأمين التكافلي ممتلكات) عن الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٧ م .

فروض الدراسة الميدانية :

بهدف الإجابة على سؤال البحث قام الباحثون بصياغة واختبار الفرض البحثي الرئيسي التالي :

" لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين "

ويندرج تحت هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية :

الفرض الفرعي الأول : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي هامش الملاءة المالية لشركات التأمين " .

الفرض الفرعي الثاني : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي السيولة المالية لشركات التأمين " .

الفرض الفرعي الثالث : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي معدل العائد علي الاستثمار لشركات التأمين " .

الفرض الفرعي الرابع : " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين " .

متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها :

يتمثل المتغير المستقل في قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، أما المتغير التابع فيتمثل في الملاءة المالية في شركات التأمين ، ويمكن توضيح أسلوب قياس متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي :

جدول (١)

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	تصنيف المتغير	المتغير	مؤشر القياس	طريقة القياس
١	المتغير التابع Y	Y ₁ مؤشر هامش الملاءة المالية	حقوق الملكية	رأس المال والاحتياطيات الحرة والأرباح المحتجزة
			صافي الأقساط المكتسبة	أقساط أخر الفترة - أقساط أول الفترة
٢		Y ₂ مؤشر السيولة	الإلتزامات	إجمالي التزامات المنشأة
			الأصول السائلة	إجمالي الأصول المالية السائلة
٣	Y ₃ مؤشر العائد على الاستثمار	رأس المال المستثمر	صافي الدخل	صافي الربح
			صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	إجمالي الأموال المستثمرة
٤	Y ₄ مؤشر التدفقات النقدية	التدفقات النقدية	الإلتزامات الجارية	إجمالي الإلتزامات المتداولة
			الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة	مجموع البنود المقاسة بالقيمة العادلة
٥	المتغير المستقل	X قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة	إجمالي الاستثمارات	إجمالي الأموال المستثمرة

إختبارات الفروض :

أولاً : اختبار الفرض الأول

ينص الفرض الأول علي أنه : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي هامش الملاءة المالية لشركات التأمين " .
ويتم تقدير معالم النموذج الإحصائي المقترح للمتغير التفسيرى على المتغير التابع وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢)

نتائج تحليل الاحدار البسيط للفرض الأول

(تأثير قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين)

القرار	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة (T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الاحدار	المتغير
معنوي	٠.٠٠٠	٦.٠٢١	٠.٢٥٩	١.٥٥٨	الثابت
معنوي	٠.٠٠١	٣.٦١٤	٠.٣٠٦	١.١٠٧	قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة
الخطأ المعياري للنموذج ككل = ٠.٢٧١٦٦			معامل الارتباط $R = ٠.٦٠٢$		
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل $sig=٠.٠٠١$			معامل التحديد $R^2 = ٠.٣٦٢$		
			قيمة (F) المحسوبة = ١٣.٠٥٨		

من جدول (٢) السابق نجد أن :

قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي ($sig=٠.٠٠١$) وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل : بأن قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة يؤثر إيجابياً ومعنوياً على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

نجد أن معامل الارتباط البسيط بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وهامش الملاءة المالية لشركات التأمين يبلغ (٠.٦٠٢) وهذا يدل على أن هناك ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وهامش الملاءة المالية لشركات التأمين .

نجد أن معامل التحديد يبلغ (٠.٣٦٢) وهذا يدل على أن ٣٦,٢% من التغيير في هامش الملاءة المالية يرجع سببه الي قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة .

نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (٠.٢٧١٦٦) وهي قيمة ضئيلة وهذا يدل على قدرة النموذج التنبؤية .

مما سبق يمكننا أن نستخلص الآتى :

يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر هامش الملاءة المالية في شركات التأمين ، وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

ثانياً : إختبار الفرض الفرعى الثانى

ينص الفرض الثاني علي أنه : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي السيولة المالية لشركات التأمين " .

ويتم تقدير معالم النموذج الإحصائي المقترح للمتغير التفسيرى على المتغير التابع وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٣)

تحليل الانحدار البسيط للفرض الثاني

(تأثير قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على مؤشر السيولة المالية لشركات التأمين)

القرار	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة (T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير
غير معنوي	٠.٥٤٣	٠.٦١٧	٠.٢٦٨	٠.١٥٦	الثابت
غير معنوي	٠.١٣٤	١.٥٥٥	٠.٣١٧	٠.٤٩٣	قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة
الخطأ المعياري للنموذج ككل = ٠.٢٨٠٨٩			معامل الارتباط R = ٠.٣٠٨		
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل sig=٠.١٣٤			معامل التحديد R ² = ٠.٠٩٥		
			قيمة (F) المحسوبة = ٢.٤١٨		

من جدول (٣) السابق نجد أن :

* قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي (sig=٠,١٣٤) وهي أكبر من مستوى المعنوية (وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل : بأنه لا يوجد تأثير دال إحصائياً لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على مؤشر السيولة المالية لشركات التأمين .

* نجد أن معامل الارتباط البسيط بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ومؤشر السيولة المالية لشركات التأمين يبلغ (٠,٣٠٨) وهذا يدل على أن هناك ارتباط إيجابي ضعيف بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ومؤشر السيولة المالية لشركات التأمين .

* نجد أن معامل التحديد يبلغ (٠,٠٩٥) وهذا يدل على أن ٩,٥% من التغيير في مؤشر السيولة المالية يرجع سببه إلي قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة .

* نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (٠,٢٨٠٨٩) وهي قيمة ضئيلة وهذا يدل على سلامة النموذج .

مما سبق نستنتج أن :

يتم قبول الفرض العدمي بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على مؤشر السيولة المالية وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

ثالثاً : اختبار الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث على أنه : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على مؤشر معدل العائد على الاستثمار لشركات التأمين " .

جدول (٤)

تحليل الانحدار البسيط للفرض الثالث

(تأثير قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة على معدل العائد على الاستثمار لشركات التأمين)

القرار	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة (T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير
	٠.٠٧٣	١.٨٧٦	٠.٩٥٦	١.٧٩٣	الثابت
معنوي	٠.٠٠١	٣.٩٥٧	١.١٣٢	٤.٤٧٧	قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة
الخطأ المعياري للنموذج ككل = ١.٠٠٣١٧			معامل الارتباط R = ٠.٦٣٦		
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل sig=٠.٠٠١			معامل التحديد R ² = ٠.٤٠٥		
			قيمة (F) المحسوبة = ١٥.٦٥٧		

من جدول (٤) السابق نجد أن :

- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي ($\text{sig}=0.001$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الفائق : بأن قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة تؤثر إيجابياً ومعنوياً على معدل العائد علي الاستثمار لشركات التأمين .
 - نجد أن معامل الارتباط البسيط بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ومعدل العائد علي الاستثمار لشركات التأمين يبلغ (0.636) وهذا يدل على أن هناك ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ومعدل العائد علي الاستثمار لشركات التأمين .
 - نجد أن معامل التحديد يبلغ (0.405) وهذا يدل على أن 40.5% من التغيير في معدل العائد علي الاستثمار لشركات التأمين يرجع سببه الي قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة .
 - نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (1.00317) وهي قيمة صغيرة للغاية وهذا يدل على أن قدرة النموذج التنبؤية جيدة .
- مما سبق يمكننا أن نستنتج الآتي :

يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر معدل العائد علي الاستثمار لشركات التأمين وذلك بدرجة ثقة 95% .

رابعاً : إختبار الفرض الرابع

ينص الفرض الرابع علي أنه : " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين " .

جدول (٥)

نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرض الرابع

(تأثير قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين)

القرار	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة (T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير
	٠.٥٣٤	٠.٦٣٢	٠.٨٩٨	٠.٥٦٨	الثابت
معنوي	٠.٠١٤	٢.٦٤٩	١.٠٦٤	٢.٨١٧	قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة
					معامل الارتباط $R = 0.483$
					معامل التحديد $R^2 = 0.234$
					قيمة (F) المحسوبة = 7.015
					الخطأ المعياري للنموذج ككل = 0.94298
					مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل $\text{sig}=0.014$

من جدول (٥) السابق نجد أن :

- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي ($\text{sig}=0.014$) وهي أقل من مستوى المعنوية (وبالتالي يتم قبول الفرض البديل الفائق : بأن قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة تؤثر إيجابياً ومعنوياً على مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين .
- نجد أن معامل الارتباط البسيط بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ومؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين يبلغ (0.483) وهذا يدل على أن هناك ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ومؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين .
- نجد أن معامل التحديد يبلغ (0.234) وهذا يدل على أن 23.4% من التغيير في مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين يرجع سببه الي قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة .

- نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (٠,٩٤٢٩٨) وهي قيمة صغيرة وهذا يدل على قدرة النموذج التنبؤية .
- في ضوء ما سبق يمكن أن نستنتج الآتي :
- يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي مؤشر التدفقات النقدية لشركات التأمين وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .
- وبوجه عام من نتائج اختبارات الفروض السابقة يمكننا أن نستخلص النتيجة الآتية :
- يتم رفض الفرض العدمي الرئيسي وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين وذلك بدرجة ثقة ٩٥% .

خلاصة ونتائج وتوصيات البحث :

خلاصة ونتائج البحث :

- إن القياس السليم للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة في شركات التأمين يؤدي إلى توفير معلومات مناسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ، ولكن في حالة تعليق المعايير الحالية الخاصة بالقيمة العادلة ومحاسبة القياس على أساس سعر السوق من شأنه أن يضعف ثقة المستثمرين في القوائم المالية .
- إستخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس تعطي قيمة أقل من القيمة الاقتصادية الحقيقية للإستثمارات المالية عندما تمر الأسواق المالية بضائقة مالية ، وهو ما يؤدي لمساهمة محاسبة القيمة العادلة في زيادة التقلبات في كل من الدخل ورأس المال التنظيمي لشركات التأمين .
- تعبر الملاءة المالية عن قوة ومثانة المركز المالي لشركات التأمين والتي تظهر أهميتها من خلال توفير معلومات للمستثمرين عن أداء الشركة ، ويمكن قياس الملاءة من خلال عدة من المؤشرات مثل السيولة المالية ، والتدفقات النقدية ، ومعدل العائد على الإستثمار ، وهامش الملاءة المالية .
- تلعب السيولة دوراً هاماً في تقييم الأصول خلال الأزمات المالية ، حيث تعكس أسعار الإستثمارات كمية السيولة المتاحة بدلاً من القدرة الكسبية المستقبلية للأصل (المنافع المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام الأصل) ، وفي مثل هذه الظروف فإن إستخدام أسعار السوق لتقييم ملاءة المؤسسات المالية يعتبر أمراً غير مرغوب فيه .
- تلعب التدفقات النقدية دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن النقدي للأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنشأة وأيضاً في تجنب حدوث تعثر وفشل مالي مستقبلي بدلالة معلومات التدفق النقدي ، خاصة وأن بقاء المنشأة في الأجل الطويل لا يتوقف فقط على ما تحققه من أرباح بل أيضاً على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها النقدية عند حلول مواعيد إستحقاقها .
- يساعد معدل العائد على الإستثمار في تقييم الملاءة المالية من خلال إظهار ربحية شركة التأمين بصفة عامة وكفاءة السياسة الإستثمارية بصفة خاصة، حيث تعطى مؤشراً جيداً لجودة محفظة استثمارات الشركة، والمدى المقبول لتلك النسبة هو أن تجاوز ٨% طبقاً للسوق المصري و ٦% طبقاً للسوق الأمريكي ، ويلاحظ أن عدم تحقيق هذه النسبة قد يدل على قصور في إدارة محفظة الإستثمارات .

- توصلت الدراسة التطبيقية إلى رفض الفرض العدمي للبحث "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين" وقبول الفرض البديل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة علي الملاءة المالية لشركات التأمين .

توصيات البحث :

- ١- يجب إتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين التطبيق والممارسة العملية المتعلقة بمتطلبات القيمة العادلة الحالية وخاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة العادلة وفق المستوى الثاني والثالث من التسلسل الهرمي ، وكذلك تحديد القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة أو الأسواق التي لا تتمتع بالسيولة ، ويشمل ذلك النظر في توجيهات إضافية بشأن كيف يمكن تحديد متى تصبح الأسواق غير نشطة ، وكيف ومتى يمكن اعتبار سوق تقييم الأصل أو الالتزام سوق لا تتمتع بالسيولة .
- ٢- تعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية ، حتى لا يكون هناك أي مجال لما يلي : الإجهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة ، التحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة .
- ٣- على مؤسسة النقد أن تلزم جميع شركات التأمين بقياس هامش الملاءة في كل سنة لمعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها .
- ٤- يجب الأخذ في الاعتبار علاقة القيمة العادلة بالتدفقات النقدية المستقبلية المتعاقد عليها خاصة عندما يكون الغرض من الاستثمارات الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

البحوث المستقبلية :

١. أثر قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة على كفاية رأس المال في شركات التأمين .
٢. أثر قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة على المراجعة الرقابية في شركات التأمين .
٣. أثر قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة على مستوى الإفصاح في شركات التأمين .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

(أ) الدوريات العلمية :

- ١- أحمد ، خالد حسين (٢٠٠٨) ، " استخدام القيمة العادلة في قياس الاستثمارات في الأوراق المالية وأثر ذلك على القوائم المالية للبنوك : حالة تطبيقية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، المجلد ١٢، ص ص ١٢١-١٨٦
 - ٢- السعدى ، إبراهيم خليل (٢٠٠٩) ، " مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العراق ، العدد (٢١) .
 - ٣- حماد ، طارق عبد العال (٢٠٠٣) ، " مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص ص ١٢-٥٢ .
 - ٤- صالح ، رضا إبراهيم (٢٠٠٩) ، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد ٢ ، المجلد ٤٦ ، ص ص ٣٧-٩٨ .
 - ٥- طرطاق ، رتيبة ، والعايب ، عبدالرحمن (٢٠١٨) ، " قواعد قياس الملاءة المالية في شركات التأمين - دراسة مقارنة " ، مجلة البحوث والدراسات ، جامعة الوادي ، الجزائر ، العدد ٢ ، المجلد ١٥ ، ص ص ٢٩٥-٣١٢ .
 - ٦- فلوح ، حسن (٢٠١١) ، " محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية) المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع .
 - ٧- محمد ، نصر عبدالحفيظ (٢٠١٤) ، " تقييم الإستثمارات في شركات التأمين " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة بني سويف ، العدد الثالث ، ص ص ٢٩٣-٣٤٤ .
- (ب) الرسائل العلمية (ماجستير ، دكتوراه)
- ٨- الجنابى ، سعاد حسين (٢٠١٢) ، " تحليل الملاءة المالية وأنشطة التأمين : بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة ٢٠١٢ - ٢٠٠١ م " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق .
 - ٩- الجندي ، خالد محمد (٢٠١٥) ، " التقييم المحاسبي للملاءة المالية لأغراض ترشيد قرارات محفظة الإستثمار (بالتطبيق على شركات التأمين) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .
 - ١٠- العراقي ، السيد السعيد (٢٠١٥) ، " إطار مقترح للقياس والإفصاح لعقود التأمين في ضوء معايير التقارير الدولية : دراسة إختبارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بنها .
 - ١١- سالم ، احمد حسين (٢٠٠٨) ، " العوامل المؤثرة على أداء محفظة استثمارات شركات التأمين المصرية " ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

(A) Periodical :

- 12- Al-Darwish, Ahmed, et al., (2011), " Possible Unintended Consequences of Basel III and Solvency II, International Monetary Fund, A discussion paper, London.
- 13- Alford, R. Mark, et al., (2016), " How Fair Value Information Changes Portfolio Rebalancing Behavior in the Property and Casualty Insurance Industry", Journal of Accounting and Finance, Vol. 16, no.4, pp.11-27.
- 14- Amenc, N; Martellini, L; Foulquier, P; Sender, S., (2006), " The Impact of IFRS and Solvency II on Asset-Liability Management and Asset Management in Insurance Companies", An edhec Risk and Asset Management Research Centre and Financial Analysis and Accounting Research Centre ,France, November.
- 15- Barlev, Y. B., Haddad, J. R., (2007), "Harmonization, Comparability, and Fair Value Accounting", Journal of Accounting Auditing and Finance, Vol. 22, No 3, pp.493-510.
- 16- Deborah, Lindberg, and Deborah, Seifert, (2015), " Risk Management in the Insurance Industry: A Comparison of Solvency II to U.S. Insurance Regulations", Journal of Insurance Issues, Vol. 38, No. 2, pp. 233–243.
- 17- Dickinson, G. (2010), The Search for an International Accounting Standard for Insurance: Report to the Accountancy Task Force of the Geneva Association, The Geneva Papers on Risk and Insurance, Special Issue, Geneva Papers on Risk & Insurance :Issues and Practices, vol. 28, no. 2, pp.151-175.
- 18- Godwin, N., Petroni, K. and Wahlen, J., (1997), Fair Value Accounting for Property-Liability Insurers and Classification Decisions Under FAS, Journal of Accounting, Auditing and Finance , No. 115, PP. 207-239.
- 19- Herrmann, Don, et al., (2006), " The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and equipment, Accounting Forum, vol. 30, pp. 43-59.
- 20- Laux, C. and C. Leuz (2009), " The Crisis of Fair- Value Accounting : Making Sense of recent Debate", Accounting, Organizations and Society, vol. 34, pp. 826-834.
- 21- Laux, C; Leuz, C., (2009), " Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis?", Journal of Economic Perspectives, American Economic Association USA. vol. 24, pp. 93-118.

- 22- Leonard, L., et al., (2018), " Fair Value Measurement versus Historical Cost Accounting: A Comparative Effect on Firms' Performance in Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 9, No. 10, pp. 165-175.
- 23- Razaki, Khalid, (2003), " The Fair Value Approach in International Insurance Accounting", In fulfillment of Katie Insurance Center Faculty Development Grant, Position Paper, Summer, pp. 1-15.
- 24- Rosary Anne B. David, (2016)," Fair Value Measurement of Liabilities: Methodologies and Implications in Life Insurance Accounting", Journal of the Mathematical Society of the Philippines, vol. 39, pp. 17-24.
- 25- Scott, I. E., (2010), Fair Value Accounting ,Friend or Foe?, William & Mary Business Law Review, Volume 1, Issue 2, pp. 489-542, <<http://www.law.harvard.edu/programs/about/pifs/education> .
- 26- Skoda, Miroslav, (2012), "Fair Value financial statement– Advantages and Disadvantages, Economics Series, Vol. 22, Issue 2, pp. 1-8.
- 27- Zergoun, H, (2016), " The reality of the application of fair value accounting in the Algerian Environment Accounting - A field study of two categories; category listed in the Algerian stock market economic institutions and class academics and professionals' accountants , Journal of Finance and Accounting Issue 4, pp.1-20.

(B) Thesis :

- 28- Wang, Lu, (2013), " The Implications of Solvency II to Insurance Companies ", Master's thesis, University of South Carolina.